رد دولة قطر حول قرار الأمم المتحدة رقم (80/33) المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"

تؤكد دولة قطر أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يتعارض مع قواعد القانون الدولي السارية على النزاعات المسلحة، وبخاصة مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، كما يتنافى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين. وترى دولة قطر أن الإزالة الكاملة والقابلة للتحقق من الأسلحة النووية هي الضمان الحقيقي الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد بها، وأن تنفيذ الالتزام القائم بالتفاوض بحسن نية من أجل نزع السلاح النووي يظل ضرورة قانونية وأخلاقية وسياسية لا تحتمل التأجيل.

أولاً: الموقف المبدئي

1. تشدد دولة قطر على أن التوسع المستمر في أدوار الأسلحة النووية ضمن العقائد العسكرية، إلى جانب تحديث الترسانات النووية وتطوير وسائل إيصالها، يزيد من مخاطر اندلاع حرب نووية ويقوض الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار.

2. تعرب دولة قطر عن رفضها القاطع للتصريحات الإسرائيلية المتطرفة بشأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد قطاع غزة في دولة فلسطين، وتعتبرها تحريضاً خطيراً واستخفافاً جسيماً بالقانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية لعام 1996، وبما يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

3. كما تؤكد دولة قطر دعمها المتواصل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لما أوصت به المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار النووي منذ عام 1995، وبما يشمل إخضاع جميع المنشآت والأنشطة النووية في المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها معياراً أساسياً للتحقق.

ثانياً: التدابير المتخذة لتنفيذ القرار وتحقيقاً لنزع السلاح النووي

4. تؤكد دولة قطر أهمية التنفيذ العاجل للتدابير الثلاثة عشر الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2000، وكذلك الإجراءات الاثنين والعشرين الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، وتدعو إلى تفعيل آليات مؤتمر نزع السلاح، بما في

ذلك إنشاء لجنة متخصصة تُعنى بنزع السلاح النووي وتحديد خطوات عملية ومحددة زمنياً من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

5. تلتزم دولة قطر، بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية، بعدم امتلاك أو تطوير أو حيازة هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها، وعدم تقديم أي دعم علمي أو تقني أو مادي لأي جهة تسعى إلى امتلاكها أو تطويرها، كما لا تسمح بأي أنشطة ذات صلة بهذه الأسلحة على أراضيها.

6. انضمت دولة قطر إلى معاهدة عدم الانتشار النووي في 3 أبريل 1989، ووقعت اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 19 يناير 2009، كما وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 سبتمبر 1996 وصدقت عليها في 3 مارس 1997، وانضمت كذلك إلى خمس اتفاقيات أخرى ذات صلة بالمجال النووي، بما يعكس التزامها الثابت بالمنظومة القانونية الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

7. شاركت دولة قطر بفاعلية في المؤتمرات الدولية المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، بما في ذلك مؤتمر أوسلو عام 2013، ومؤتمر المكسيك عام 2014، ومؤتمر فيينا في ديسمبر 2014، انطلاقاً من قناعتها بأن إبراز التداعيات الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية يشكل رافعة أساسية لتسريع جهود نزع السلاح النووي.

8. شاركت دولة قطر في المؤتمر الدولي للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، في مرحلتيه المعقودتين في نيويورك خلال عام 2017، وأسهمت في المداولات الخاصة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية بما يدعم المسار الدولي الهادف إلى تجريم هذه الأسلحة وتعزيز الوصمة القانونية والأخلاقية ضدها.

9. أصدرت دولة قطر القانون رقم (3) بشأن النظام الوطني لحصر ومراقبة المواد النووية، بما يتضمنه من أحكام قانونية وإجرائية تكفل إحكام الرقابة على المواد النووية وآليات التعامل معها، ومنع وصولها إلى الجهات غير المشروعة أو الانحراف بها نحو استخدامات محظورة، بما في ذلك تصنيع الأسلحة النووية.

10. أنشأت دولة قطر اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة في عام 2004 لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، كما أنشأت في عام 2012 مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات

المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، الذي يقدم برامج تدريبية وتوعوية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يعزز بناء القدرات المؤسسية في مجالات الرقابة والتنفيذ والامتثال.

11. تواصل اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة منذ عام 2011 تنظيم ورش توعوية سنوية لطلبة المدارس الثانوية والجامعات بشأن الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ومخاطر تلك الأسلحة، إلى جانب تنظيم جائزة بحثية سنوية ومسابقات توعوية، بما يسهم في نشر ثقافة نزع السلاح وعدم الانتشار لدى الأجيال الجديدة.

12. أطلقت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة جائزة للملصقات البحثية ضمن المنتدى والمعرض البحثي السنوي لجامعة قطر لعام 2023 حول الموضوعات المرتبطة بحظر أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المحظورة دولياً، والمخصصة لأعضاء هيئة التدريس وباحثي ما بعد الدكتوراه وطلبة الدراسات العليا والمرحلة الجامعية، بما يعزز الإسهام الأكاديمي والبحثي في هذا المجال.

13. تُلقى في دولة قطر محاضرات متخصصة للمختصين في مؤسسات ووزارات الدولة، كما تُنظم دورات تدريبية لموظفي ومفتشي قطاع الجمارك بشأن المواد ذات الاستخدام المزدوج، بهدف تنمية المهارات الفنية والرقابية ذات الصلة بالكشف والمنع والامتثال للالتزامات الدولية.

14. نظمت دولة قطر المنتدى العربي الأول عام 2022 والمنتدى العربي الثاني عام 2023 حول الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، بالتعاون مع إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح بجامعة الدول العربية، بما وفر منصة عربية للحوار والتنسيق وتبادل الخبرات بين المسؤولين والخبراء والهيئات الدولية ذات الصلة.

15. استضافت دولة قطر في يونيو 2024 الدورة الثالثة للمنتدى العربي حول نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح، إلى جانب الاجتماع الإقليمي غير الرسمي المعنون "مؤتمر وجهات النظر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط"، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بما يعكس دورها الداعم للتشاور الإقليمي وصياغة المواقف العربية المشتركة في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

16. تؤكد دولة قطر أن هذه التدابير الوطنية والإقليمية والدولية تمثل ترجمة عملية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتجسد مساهمة ملموسة في تنفيذ هذا القرار، وتعزيز بيئة دولية أكثر أمناً تقوم على نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

وفي الختام تجدد دولة قطر دعوتها إلى اضطلاع المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بمسؤولياته القانونية والسياسية والأخلاقية من أجل الشروع في مفاوضات جادة وفعالة، ضمن إطار زمني واضح وتحت رقابة دولية صارمة، بهدف القضاء التام على الأسلحة النووية. كما تؤكد استمرارها في دعم جميع المبادرات والجهود متعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتعزيز السلم والأمن الدوليين على أسس من الشرعية الدولية والعدالة والمساواة.